http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2053) السنة الثامنة - الخميس (24) شباط 2011

قبل يومين من تظاهرات الجمعة

مرصد الحريات: قوات بزي أسود تقتحم المركز وتعبث بوثائقه

بغداد/ وائل نعمة
عدسة/ ادهم يوسف

في وقت تتصاعد النداءات لحماية حق التظاهر والمتظاهرين على خلفية ما حدث في "خيمة " الباب الشرقي، داهمت قوات حكومية ترتدي الزي الرسمي يوم أمس مقر مرصد الحريات الصحفية في ساحة الفردوس، وسرقت عددا من الأجهزة وحطمت الممتلكات وعبثت بوثائق المركز.

زياد العجيلي مدير المرصد أكد لـ"المدى" انه في الساعة الثانية من فجر الأربعاء قامت قوات أمنية بملابس عسكرية مختلفة بضمنها اللون الأسود وبصحبة ضباط برتب مختلفة باقتحام المكان ودمروا المرصد من الداخل وسرقوا الأجهزة الخاصة به، حيث قاموا بسرقة أربعة "لابتوبات" وثلاث حاسبات منضدية وأربع كاميرات فوتوغرافية بالإضافة إلى كاميرتي فيديو، كما قاموا بسرقة عدد من السجلات وعبثوا بالأوراق، وسرقوا عشرة دروع تعطى للصحفيين للحماية وعشرة (خوذ)، وعدد من أجهزة الاتصالات المنوعة.

العجيلي أشار إلى أن الجهات الأمنية من الشرطة والجيش القريبة من المقر لا تعلم هوية المقتحمين، على الرغم رغم من حضور عناصر من الأمن الوطني إلى مكان الحادث وإعدادهم محضرا بالحادث، إلا أن المرصد لم يتلق أي تفسير أو توضيح من أية جهة.

من جانب آخر أكد العاملون في المرصد أن المقتحمين قاموا بكسر الباب الرئيسي للمقر وكان هو المستهدف من الاقتحام بشكل مباشر.

وأشار العجيلي إلى أن المقتحمين اختاروا هذا التوقيت للوقوف ضد المتظاهرين، عادا التظاهرات حق دستوري لا ينحصر في جهة صحفية أو بالإعلاميين فقط، بل له علاقة بالمجتمع العراقي وحقه في التعبير عن آرائه، وإنها اكتسبت الشرعية بتأيد الأوساط الشعبية والمرجعيات الدينية لكن الحكومة لا تعترف بها على حد قوله.

كما لفت إلى ضرورة احترام حقوق المواطنين واحترام الدستور والقانون وعدم اقتحام الدور وأماكن العمل بطرق غير شرعية عبر قوات حكومية خاصة، لأنه يعطي مؤشرا بأننا نعيش في غابة – على حد وصف العجيلي- مطالبا الحكومة بالاعتذار لما حصل والكشف عن الجهات التي تقف وراء الحادث وتقديم تفسير شافي لأسباب للاقتحام.

فيما أشار الاعلامي هادي جلو مرعي إلى أن الاقتحام جاء على خلفية معلومات خاطئة يقدمها بعض الفاسدين -على حد تعبيره- إلى الجهات الحكومية تؤكد لهم أن المرصد هو جزء من حملة التحشيد للتظاهرات، مؤكدا بأننا مركز صحفي وليس لنا علاقة بالتظاهرات، كما يجب أن تؤخذ المعلومات من مصادر موثوقة وموضوعية تتمتع بالنزاهة.

كما أوضح جلو أن الأوراق التي سرقت لم تكن تتعلق بالسياسية أو الاقتصاد أو الصراعات الحزبية بل كانت أوراق خاصة بالصحفيين وبحمايتهم.

من جانب آخر كانت القوات قد اقتحمت بنفس التوقيت مركز بغداد للإعلام الواقع في البناية نفسها، وهو مركز للتدريب الإعلامي، حيث أكد علي الخالدي مدير المركز أن المقتحمين قاموا بكسر الباب وسرقة أشرطة فديو أحداها كانت موضوعة في إحدى الكاميرات، وعبثوا بالأوراق وبالحاسبات.

وأشار الخالدي إلى أن الجهات المنفذة حكومية ترتدي ملابس سوداء وبسيارات رسمية، لافتا في الوقت نفسه إلى أن عناصر الأمن الوطني التي جاءت لكي تعاين مكان الحادث طلبت منهم عدم إبلاغ الإعلام وتصعيد الأمر.

وأكد لـ"المدى" شهود عيان وبضمنهم حارس البناية أن قوات أمنية ترتدي الزي الأسود قامت بسكر الباب الرئيسي ومن ثم طلبت منه إعطاءه مفاتيح البناية لكي تسهل عليهم الدخول، وقاموا بمهاجمة مركز بغداد ومن ثم مرصد الحريات الصحفية.

بالعربي الصريح

على هامش الغضب (٢)

المنعمون بالمحاصصة لا يشتمونها

علي عبد السادة

لا جديد في القول إن الدولة تتشكل بطيئةً، وتقوم على أسس مغشوشة، إذ تسربت المحاصصة إلى قواعد البناء الديمقراطي، وشيئا فشيئا طغت على كل شيء؛ فيخرج من معطفها الوزير وعامل النظافة.

واحد من دوافع الغضب العراقي هو تأسيس نظامهم الحديث على هذا السياق، أنهم يتظاهرون على لائحة طويلة من الخروقات؛ تتصدرها توافقات الحصص الفئوية ولا تنتهي بالكهرباء والفساد والخدمات المتدنية.

ولا احد في الحكومة والبرلمان، إلى جانب رأي عام واسع وقافلة من الناشطين والمحللين، بإمكانه القول إن النخب السياسية استغرقت السنوات الثمانية الماضية في الاشتغال على منهج صحي لبناء الدولة، لا احد بإمكانه سوى الاعتراف بان هذا الوقت الطويل لم يكن سوى لتأسيس عرف واليات، طرائق وعادات، لترسيخ المحاصصة أساسا في بناء الدولة.

لا احد أيضا ينكر أن نخبا وأحزابا وقوى ومتنفذين أغرتهم لعبة الانتفاع الدوري المتزامن مع الدورة الانتخابية، لعبة إنعاش القوة بالسلطة، وزيادة النفوذ بما يتأتي منها، لهذا، وما خفي كان أعظم وأنكى، يجري التمسك بنظام متفكك من الجوهر سليم قوي من الشكل المتشبث بشعار الوحدة الوطنية تارة، والشراكة تارة أخرى.

لا احد، حتى قادة السفينة العراقية، بإمكانه تكذيب نبأ ترهل هيكل الدولة وتشتت هويتها الإدارية، وتضارب رؤى القادة في صناعة القرار المؤسسي، ذلك أن الجميع أراد المشاركة، وحرص على التوزيع والتسعير واغتنام ما تيسر من الكراسي والمقاعد، دون التفكير، ولو للحظة أن الدولة لا تحتاج إلى شركاء مختلفين، بل إلى شركاء يخضعون لرؤية عصرية لإدارة الدولة.

أسوق هذه المؤشرات القديمة المملة، والتي لطالما نفخت في قراب مثقوبة، في وقت تفكر الحكومة، ومعها الكتل السياسية المشاركة فيها، في إعادة ترتيب بعض الأوراق. وقد يبدو الأمر محاولة متأخرة بتوقيت غير مقنع لامتصاص زخم النقم الشعبي على الأحوال المزرية الساكنة دون جديد يذكر على صعيد الملموس المعاش.

مادام الناس استقالوا من صمتهم، وباتوا يتمرنون يوميا على أساليب الضغط، وازعم أنهم، بعد سنوات من الآن سيحترفون حوارا حيا قويا مع السلطة. ما دام يحدث هذا فان الخطر القادم الذي لا بد وان تفكر فيه النخب السياسية لا يجابه بإجراءات "تخديرية" من باب تهدئة سخونة الشارع وكسب الوقت معه.

عليها الاحتساب لفكرة أن الناس تستهدف بالأساس، حين تشتم الفاسدين وتطالب بطردهم، نظام المحاصصة، حين تقول إن الخدمات وشكلها يهين المواطنة وينتقص من كرامة الأفراد، تنقم على مصالح فئوية وطائفية أتت بكوارث وفضائح التدبير السيئ لملفات خدمية واقتصادية شائكة. وحين تقول أنها تريد إصلاح النظام وليس إسقاطه، تريد شفاءه من عاهة المحاصصة.

لذلك، فان رأيا عاما وأوساطا مدنية تريد الحفاظ على العملية السياسية ولا تحب الرجوع إلى مربعات قديمة، او التورط بركوب الضاري وصعود المليشيات ونهوض فلول البعث، هذه الأوساط تريد عملية سياسية تجرؤ فيها النخب على إعلان إسقاط المحاصصة من ثوب نتاجهم السياسي في السلطة.

هل تجرؤ القوى والأحزاب والحركات الضالعة في صناعة المشهد الراهن على حرب لطرد المحاصصة بعيدا عن دولة فتية تحاول إنضاج تجربتها الديمقراطية. هذا قرار سهل على من يريد دولة لا تحترق بنار التخندق والتشرذم.

وللائحة المطالب "السهلة" بقية.

صناع القرار في بغداد يستسلمون للاحتجاجات: وعود بتحسين الخدمات

□ **ترجمة: عمار كاظم محمد**

قال رئيس الوزراء نوري المالكي انه سيشرف بنفسه على تحسين الحصة التموينية للفقراء ووعد مجلس محافظة بغداد بطرد المسؤولين الفاسدين بينما يتم التخطيط لمظاهرة كبرى يوم الجمعة القادم.

وفي عرض واضح لامتصاص المظاهرة الكبرى التي يخطط لها يوم الجمعة القادم، وعد رئيس مجلس محافظة بغداد بطرد المسؤولين الفاسدين بينما أعلن رئيس الوزراء قائلا "إننا استمعنا للمتظاهرين".

لقد ألهمت الاحتجاجات التي تكتسح العالم العربي العراقيين لإطلاق احتجاجاتهم في الشارع في كل يوم تقريبا.

كان معظم غضبهم موجها بشكل مباشر إلى المسؤولين فهم يلومونهم على قطع الكهرباء وفقدان الوظائف وفقدان الخدمات الحكومية في البلاد مع اعتقادهم بأنهم يمتلكون ثاني اكبر احتياطيات نفطية في العالم وفي بلدان الشرق الأوسط حيث تهب رياح التغيير.

بالنسبة للمسؤولين كانت التظاهرات اليومية تمثل مقياسا للهياج والسخط الذي طفح في بعض الأماكن إلى الغضب العام وقد علق رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي جلسات البرلمان لمدة أسبوع داعيا المشرعين إلى الذهاب إلى مناطقهم الانتخابية للاستماع إلى الشكاوى ومحاولة إيجاد الحلول لها.

وقال النجيفي إن البرلمان سيعيد أيضا فتح قضايا الفساد التي تم إغلاقها لأسباب سياسية تلك القضايا المسؤولة عن تسريب ملايين الدولارات من الأموال العامة.

وكان رئيس الوزراء قد أعلن إجراءات أخرى تتمثل بتخفيض راتبه الى النصف وتأجيل شراء الطائرات الاميركية المقاتلة من اجل مساعدة الفقراء وقد تسلم يوم الثلاثاء الماضي الإشراف المباشر على الحصة التموينية للفقراء.

فمنذ غزو الكويت عام ١٩٩٠ الذي أثار العقوبات التجارية الدولية التي دامت أكثر من عقد من الزمن كان لدى العراقيين الحق في الأطعمة الأساسية مثل الرز والطحين مقابل كلفة ضئيلة جدا هذا البرنامج الضخم والباهض، على أية حال أعيق بسوء الإدارة والفساد وأصبح مصدر بؤرة رئيسية للغضب الشعبي لكن قلة الوظائف كانت أيضا مصدر اهتمام رئيسي للعراقيين. وفي مظاهرة جرت قرب إحدى مداخل المنطقة الخضراء يوم الجمعة الماضي تم إرسال جنرال عراقي للتحدث مع المتظاهرين وهو محمي بعدد من الجنود ووقف خلف الأسلاك الشائكة بينما مجموعة من الرجال العراقيين كانوا يقدمون شكاواهم.

قال احد المتظاهرين الشبان للجنود "انتم إخواننا ونحن نريد من هؤلاء الذين في الداخل ان يخبرونا اين ذهبت الوظائف؟".

كان الجنرال يقف في المكان نفسه الذي كان يقف فيه الجنود الاميركان أمام حشود العراقيين في عام ٢٠٠٣ طالبين الكلام مع المسؤولين في الداخل.

في بغداد كانت الاحتجاجات صغيرة نسبيا ومتفرقة حيث لا تمثل إلا تهديدا صغيرا للحكومة العراقية التي تقع بشكل خاص في المنطقة الخضراء المحصنة بشدة.

كانت شكاواهم تنقسم إلى صنفين رئيسيين: غضب على الظروف المعيشية والاحتجاج على زيادة القيود على الحريات الشخصية. حتى الآن كانت الاحتجاجات في بغداد سلمية بشكل كبير لكن حدثت حادثة تم إضافتها إلى حوادث العنف في البلاد في وقت مبكر من صباح يوم الاثنين الماضي.

وفي جنوب العراق قتلت قوات الأمن العراقيين خلال الأسبوع الماضي محتجا واحدا على الأقل في مدينة الكوت بعد ما حاول الحشد اقتحام بناية مجلس المحافظة وتسلقهم الطابق الثاني وإشعال النار في المكاتب.

لقد كانوا يطالبون باستقالة رئيس مجلس المحافظة المتهم بشكل واسع بالفساد لكن يبدو من المستحيل حتى الآن إطلاق الكثير من أموال العراق النفطية حيث الجنوب من أفقر المناطق في البلاد.

في العاصمة لم تتدخل قوات الأمن بشكل علني في الاحتجاجات التي ضيقت في ساحة شعبية شهيرة بعيدا عن مقاعد السلطة لكن حادثة حدثت بعد منتصف ليل الاثنين حيث قال مجموعة من المعتصمين في ساحة التحرير انه تم مهاجمتهم من قبل مجموعة كبيرة من الشباب حليقي الوجوه بالسكاكين حيث يقف الجنود العراقيون بالقرب من المكان.

يقول كمال جبار منظم المجموعة التي تضم عراقيين من مختلف الشرائح "لقد حدث كل شيء في لحظة"، وكانت هناك كدمات في وجه كمال جبار قائلا لقد وصلت العصابة بسيارات مدنية وبدأت بضرب وطعن الناس بينما كانت سيارات الهمفي العراقية العسكرية تقف عبر الشارع.

وقال المنظمون ان الهجوم الاستفزازي وقع بعد ان امر قائد عسكري كبير في الجيش بترك المكان.

علي احد المحتجين كان يتمدد على الارض فيما يبدو انه قد تلقى طعنة في فخذه .. ملابسه ما زالت مدماة وقال انه جاء من الناصرية للبحث عن عمل حينما سمع بالاحتجاج وكان نائما في الخيمة عندما تمت مهاجمته لكن قيادة عمليات بغداد أنكرت انه قد تم مهاجمة أي شخص في ساحة التحرير وقالت في تقريرها انه اختراع من قبل وسائل الإعلام العدائية.

يقول كمال جبار "أنا ادعم هذه الديمقراطية وكنت سعيدا برحيل صدام لكن هذه ليست ديمقراطية فالطريقة التي تصرف فيها المهاجمون دعتني للتفكير بان صدام مازال حيا".

■ **عن: كرستيان ساينز مونيتر**

انتقدوا القمع وإجبار المتظاهرين على استحصال التراخيص

ناشطون مدنيون: رد فعل الحكومة مخيب للآمال

□ **بغداد/ سها الشيخلي**

أعربت شخصيات برلمانية وناشطون في منظمات المجتمع المدني عن استيائهم ورفضهم لما تعرض له المتظاهرون في خيمة الباب الشرقي قبل أيام على مرأى ومسمع الجميع دون أن تتحرك أية جهة للتحقيق في الأمر.

الناشطة شميران مروكل أكدت أن ردود أفعال الحكومة إزاء المتظاهرين غير ديمقراطية سواء لما تعرض له في بغداد أو في المحافظات الأخرى.

واشارت مروكل وهي رئيسة رابطة المرأة العراقية في اتصال مع (المدى) إلى أن ربط إقامة التظاهرات بالموافقات الأصولية التي يجب على منظميها استحصالها قبل شروعهم بالتظاهر امر مخالف للدستور الذي يكفل حق التجمع والتظاهر دون الحصول على أذن احد، واصفة ما تعرض له المتظاهرون في ساحة التحرير بالعمل الوحشي.

وتؤكد مروكل أنهم مواطنون عزل جاءوا للمطالبة بحقوقهم ولم يكونوا في نيتهم الإخلال بالأمن او تنفيذ عمليات إرهابية، وان هدفهم لم يكن إسقاط الحكومة أو النظام السياسي كما حصل في مصر وسوريا، بل فقط محاكمة المفسدين وتفعيل المؤسسات الحكومية التي جاءت عن طريق الانتخابات وتوفير الخدمات لكل مناطق العراق، مطالبة في الوقت نفسه بالسماح للمواطنين بالتعبير عن مطالبهم بشكل سلمي دون مضايقات وموافقات، لأنها تعتقد أن القمع ومواجهة المتظاهرين بالعنف يولد سخط وغضب من قبل آخرين لم يشاركوا في التظاهرات وهذا يؤدي إلى تصاعد الأزمة والفجوة بين الحكومة والمواطن التي تراها "مروكل" أنها اتسعت بعد فشل الأخيرة في تلبية مطالبهم.

وتطالب الناشطة في مجال حقوق المرأة إلى تفعيل دور المرأة سياسيا واقتصاديا وفسح المجال لها في التعبير عن رأيها السياسي والمشاركة في التظاهرات لتنادي بحقوقها، كما تشير إلى أن النساء يطالبن بتوفير الخدمات الصحية وبناء مستشفيات متخصصة للولادة، وزيادة رواتب الأرامل والمطلقات لان ما يصرف لهن لا يسد الرفق، كما يطالبن بتصحيح قانون الانتخابات.

من جانب آخر أكدت النائبة إزهار الشيخلي بأنهم في لجنة حقوق الإنسان شددوا على حماية المتظاهرين وتوفير الحماية اللازمة والابتعاد عن أي شكل من إشكال القوة والقمع، لاسيما أنها كانت سلمية.

وتشير الشيخلي وهي عضو لجنة حقوق الإنسان في البرلمان إلى أن التوجه بشكل عام في مجلس النواب كان التأييد لمطالب المتظاهرين، والإسراع في التصديق على الموازنة العامة كجزء من عملية امتصاص غضب الشارع.

وتلفت النائبة في اتصال مع (المدى) إلى أن اللجنة كانت بصدد تصدير بيان حول ما حدث مؤخرا في خيمة الباب الشرقي لكن الأمر يتطلب إجراءات التحقيق من قبل الجهات الأمنية حول الجهة التي قامت بالاعتداء على المواطنين هناك قبل الشروع بإصدار البيان، مشيرة إلى أنهم لا يعرفون بالضبط من المسؤول عن الحادث وينتظرون قيام التحقيقات، على الرغم من أن التظاهرات لم تكن قد حصلت على موافقة بالبقاء في الخيمة لكن هذا لا يبرر الاعتداء عليها، وتعده الشيخلي مخالفة قانونية لذا الأمر يستوجب التحقيق، موضحة ان هناك اختلافا في آراء أعضاء البرلمان واللجنة حول صيغة البيان الذي اعد من قبل ثلاثة من أعضاء لجنة حقوق الإنسان.

الحكومة لا تسمع

كما تشير الاكاديمية والناشطة بشرى العبيدي الى عدم وجود تجاوب من قبل الحكومة بشأن المتظاهرين بل كان ردة الفعل سلبية وقمعية وهذا امر مخالف للديمقراطية.

وتؤكد العبيدي وهي أستاذة قانون أن الأجدر بالحكومة أن تستمع إلى مطالب المتظاهرين لان هذا واجبها لأنها منتخبة من قبلهم، ومن المؤسف ان يرى المواطن من انتخبه ووكله بأمره لا يتصرف بما يحافظ على مصلحته، لذا فمن حقه أن ينبه الحكومة على أخطائها.

في حين يشير الناشط المدني علي الدجيلي إلى أن المسؤول لم يخرج للنظر في مطالب المتظاهرين لكن الذي حدث هو العكس حيث صار القمع وكم الأفواه هو السائد، والغريب أن الأجهزة الأمنية كانت تقول إن ما حدث في خيمة الباب الشرقي هو من فعل أناس أعلى منا مركزاً! وهو تأكيد مما لا يقبل الشك أنهم من رجال الحكومة وإلا كيف يجرؤون على القيام بمثل هذا العمل-على حد وصف الدجيلي.

ويتساءل الناشط عن أسباب انسحاب القوات الأمنية في وقت حصول الحادث في حين يدخل مجهولون بلباس مدني لضرب من موجود في الخيمة.

ويستغرب الناشط من ربط تنظيم المظاهرات بالحصول على الموافقات الرسمية من مجالس المحافظات التي يتظاهر المواطن ضدها، بالمقابل أن تلك المجالس تطالب بمعرفة عدد المتظاهرين المشاركين لكي تقمعهم لا لكي تحميهم- على حد وصفه.

وأكد أن مسلسل البلطجية في العراق جاء مشابها لما حدث في مصر ويحدث الآن في ليبيا واليمنً، كما تمنى أن يحافظ المتظاهرون على الهدوء لكي يفوتوا الفرصة على المتربصين بهم.